العدد (48)

نشرة الأونروا واللاجئين

منتصف نيسان / ابريل 2023

- كلمة العدد

1
سنتان على إصدار نشرة الأونروا واللاجئين

2
اسباب نزاعات العمل بين الأونروا واتحادات العاملين

3
أسباب عدم استجابة الدول المانحة لنداءات الطوارئ للأونروا

4
مبادرة جديدة لحل الأزمة النقابية بين الأونروا واتحاد العاملين في الضفة.

5
قسَم الوظيفة في الأونروا مرفوض

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين".. تتناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية.. تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعريف بقضية اللاجئين وحقهم بالعودة.

كلمة العدد:

سنتان على إصدار نشرة الأونروا واللاجئين

مع إصدار العدد 48 من "نشرة الأونروا واللاجئين" تكون النشرة قد دخلت عامها الثالث بإصداراتها الدورية نصف الشهرية والتي دأبت على الإصدار من قبل "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين"، حيث واكبت وتناولت العديد من القضايا التي تهم المتابعين والباحثين والمتخصصين والمهتمين بتطورات عمل الوكالة في مناطق عملياتها الخمسة (الضفة الغربية المحتلة بما فيها شرق القدس وقطاع غزة وسوريا والأردن ولبنان) وقدمت صورة موضوعية واقعية عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم في ظل التراجع المستمر للخدمات التي تقدمها الوكالة نتيجة التراجع في التمويل، عدا عن نزاعات العمل بين اتحادات العاملين في المناطق والوكالة، ناهيك عن متابعتها وتغطيتها وتحليلها للمؤتمرات واللقاءات التي تشارك فيها الوكالة وكذلك اللجنة الاستشارية للأونروا، هذا بالإضافة الى المواكبة للخطط والبرامج التي تعمل عليها الوكالة ونداءات الطوارئ المختلفة. وقد كان للنشرة حيزا مهما لتسليط الضوء على الاستهداف المنهجي للوكالة والذي يتطلع الى خنق الوكالة وشل قدراتها عن العمل كمقدمة لاستهداف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة وتكريس شرعية دولة الاحتلال في الأمم المتحدة من خلال شطب القرار 194 لسنة 1948 الذي أكد على حق العودة والتعويض واستعادة الممتلكات. في الوقت الذي تتقدم فيه أسرة تحرير النشرة بالتهنئة والتبريكات لشعبنا الفلسطيني بحلول عيد الفطر المبارك، فإنها تأمل أن تكون النشرة قد قدمت المعلومات الكافية للمتابعين وأن تكون إضافة نوعية للباحثين والدارسين والمهتمين بوكالة الأونروا وقضايا اللاجئين الفلسطينيين السياسية والإنسانية.

اسباب نزاعات العمل بين الأونروا واتحادات العاملين

حتما الدعوة الى نزاع عمل بين اتحاد العاملين ووكالة الاونروا بغض النظر عن أي إقليم، ليس هدفا بحد ذاته وحتى عندما تتدحرج الأمور لتصل الى خطوات تصعيدية تصل الى الإعلان عن الاضراب المفتوح كما يحصل في إقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة كذلك ليس هدفا بحد ذاته.الحرص المشترك بين جميع الأطراف المتنازعة حاضر وبقوة سواء على الوكالة او على اللاجئين والموظفين والخدمات ولكن لكل طرف رؤيته، ونزاع العمل والدعوة الى الاضراب كملاذ أخير في تحقيق المطالب حق دستوري وقانوني كفلته أنظمة الاونروا نفسها وكذلك القوانين مرعية الاجراء المتعلقة بالأمم المتحدة.حتما إطالة أي نزاع او إضراب سيضر بمؤسسات الوكالة وسينعكس على الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين على مستوى الصحة والتعليم والإغاثة والبنى التحتية، ولكن في النهاية هناك حقوق يطالب بها الموظف من رب العمل وعلى رب العمل ان يدرس هذه الحقوق ويعمل على تلبيتها خاصة انها تمثل العدد الأكبر من العاملين، والسعي بكل جهد استثنائي لتلبية المطالب وبهذا يكون تعزيز لقيم الديموقراطية والعمل النقابي وحقوق الانسان. تتلقى إدارة الاونروا رواتبها المرتفعة لهذا السبب؛ للبحث عن الطرق الأمثل والاجدى لتلبية احتياجات وتحقيق حقوق العاملين وهنا التحدي الأكبر. نعم ندرك بان هناك تحدي كبير يتعلق بالهجمة على الاونروا وشح التمويل ولكن بالمقابل يجب استثمار هذا الحراك النقابي ووضع الملفات على الطاولة أمام الدول المانحة كي تتحمل مسؤولياتها وان تترجم على ارض الواقع كلماتها الشهيرة بان الوكالة حاجة إنسانية ضرورية وملحة لملايين اللاجئين وعنصر امان واستقرار في المنطقة

أسباب عدم استجابة الدول المانحة لنداءات الطوارئ للأونروا

يخطئ من يعتقد بأن هناك أولويات للدول المانحة تنفق عليها سواء المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية في تلك الدولة أو إنفاقها على حاجات لاجئين آخرين في مناطق أخرى. والسبب بسيط وبسيط جدا بحيث تصرف المبالغ ذات الأرقام الفلكية على المناورات وعلى الحروب المندلعة لاسيما حرب روسيا وأوكرانيا ويكفي فتات الفتات من تلك الأموال لتغطية الاحتياجات المالية للوكالة سواء المتعلقة بالميزانية السنوية او نداءات الطوارئ، وان تدير الدول المانحة ظهرها لحاجات اللاجئين الفلسطينيين الطارئة سواء نداء الطوارئ في لبنان أو تداعيات الزلزال الذي ضرب شمال سوريا وتأثر فيه المئات من اللاجئين الفلسطينيين ونزوحهم للإقامة في مدارس الوكالة عدا عن تصدع منازلهم، لهو أمر خطير ويسيئ الى سمعة تلك الدول التي تتحدث عن حقوق الانسان واهمية توفير الغذاء والدواء والايواء للمحتاجين من اللاجئين. لكن بتقديرنا أن السبب الجوهري لعدم الاستجابة يأتي في سياق مشروع يقوده الاحتلال بأدواته المختلفة وفي المقدمة منها الاصطياد والتشهير بالوكالة والدبلوماسية بالضغط على الدول المانحة والرؤية واضحة تماما بالتدرج لانهاء عمل الوكالة وفق الرؤية الصهيونية.

مبادرة جديدة لحل الأزمة النقابية بين الأونروا واتحاد العاملين في الضفة.

بعد مرور حوالي الـ 60 يوما على الإضراب المفتوح الذي دعا له اتحاد العاملين العرب في الضفة الغربية، وفشل التوصل إلى حلول، مما تسبب بالشلل شبه التام في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاغاثية والبنى التحتية في مخيمات الضفة الغربية وعددها 19 مخيماً تأوي حوالي مليون من اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من الخدمات..
وإزاء ما سبق قدمت "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" بمبادرة من 7 نقاط لحل الأزمة النقابية بين الطرفين وتمنت على الطرفين تلقيها والعمل على سرعة التفاعل الإيجابي معها: -

أولاً: اعتراف وإقرار إدارة "الأونروا" بشرعية وأحقية جميع مطالب الإتحاد.
ثانياً: تحديد قيمة العلاوة من قبل "الأونروا" للعاملين يجري الإتفاق عليه بين الطرفين.
ثالثاً: إلغاء كل التحقيقات وملاحقة أعضاء الإتحاد أو الهيئة العامة.
رابعاً: أن تعيد "الأونروا" للعاملين ما خصمته من مبالغ مالية وفق صيغة يجري التوافق عليها بين الطرفين.
خامساً: رعاية المبادرة من خلال وزارة العمل ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
سادساً: فك الإضراب فوراً بعد التوافق على النقاط سابقة الذكر.
سابعاً: الاتفاق على البدء بحوار بين الطرفين حول بقية المطالب.

هذا وقد علق المتابعون على المبادرة بأنها تحقق المطلوب بالنسبة لإتحاد العاملين وتحفظ هيبة الوكالة والعمل النقابي في الوكالة، ومن أن شعبنا الفلسطيني ليس مغرما بالاضرابات ويحرص كل الحرص على توفير كافة الخدمات وينادي دائما بتحسينها واعتقد المتابعون من أن الاونروا اليوم أمام فرصة هامة لاستثمار الاضراب وحمل هذا الملف للدول المانحة التي تعتقد بان وكالة الأونروا حاجة إنسانية وضرورية لأكثر من 6 مليون لاجئ وشريان رئيسي لتغذية حاجات اللاجئين وعنصر أمان وإستقرار في المنطقة وبأن على تلك الدول أن تتحمل المسؤولية وتفاقم الأمور وتدهورها.

وللأهمية عقد "مركز دراسات اللاجئين الفلسطينيين" في قطاع غزة ندوة حوارية عبر منصة زووم الرقمية للبحث في المبادرة. الندوة التي عقدت صباح الخميس 13/4/2023 شارك فيها المتحدث باسم الاونروا الأستاذ عدنان ابو حسنه ورئيس اللجان الشعبيه الدكتور كمال الكحلوت، وممثل اتحاد الموظفين في الضفة الغربية الأستاذ جمال عبد الله، وعن اتحاد الموظفين في غزه الدكتور محمود حمدان، والمدير العام المالي للأونروا سابقا الدكتور رمضان العمري ومدير عام الهيئة 302 الأستاذ علي هويدي وأدار الندوة مدير مركز دراسات اللاجئين الفلسطينيين الأستاذ عماد عفانة.

على مدى نقاش ومداخلات استمرت لساعتين كانت حصيلتها اعلان الأستاذ جمال عبد الله عن موافقة الاتحاد وترحيبه بالمبادرة، وبالمقابل رفضت وكالة الأونروا تقديم أي خطوة من شأنها أن تشكل بداية لتحقيق اختراق لفك الإضراب، وعملياً - وللأسف - بقاء الوضع في الضفة على ما هو عليه.. وبقاء الكرة في ملعب الوكالة.

قسَم الوظيفة في الأونروا مرفوض

عممت وكالة الأونروا على موظفيها وثيقة للتوقيع عليها حملت عنوان "قسم الوظيفة" ومؤرخة في شهر آذار/مارس 2023 وطلبت من موظفيها التوقيع عليها والالتزام فيها وقد نص القسم على التالي:

"أعلن وأتعهد رسمياً بأن أودي بكل ولاء وحسن تقدير وضمير المهام الموكلة إلى بصفتي موظف في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأن أؤدي هذه المهام وأضبط سلوكي وفقاً فقط لما تقتضيه مصالح الوكالة، وألا أسعى للحصول على تعليمات تتعلق باداء واجباتي أو أقبلها من أي حكومة أو جهة أخرى خارج الوكالة ". "كما أعلن رسمياً وأتعهد باحترام الالتزامات التي تقع على عائقي المنصوص عليها في أنظمة وقوانين عمل الموظفين".

واعتبر مراقبون ومتابعون كاتحاد العاملين العرب في الضفة الغربية بأن القسم يهدف "للتضييق على العاملين والهيمنة عليهم وعلى حقوقهم اليوم وفي المستقبل" وكذلك استنكرت مؤسسات أهلية القسم يحمل في طياته سلخ للموظف عن هويته وعن انتمائه الوطني، ومما جاء في بيان اتحاد العاملين في الضفة الغربية الموجه للعاملين العرب في وكالة الغوث بالضفة:

"تطل علينا الإدارة بمجموعة من التصريحات والبيانات المضللة، وآخرها قسم الوظيفة الذي صدر يوم أمس للعاملين والذي يكرس هيمنة الإدارة وغطرستها على العاملين، وتكمن خطورة هذا القسم الفضفاض في التضييق على العاملين والهيمنة عليهم وعلى حقوقهم اليوم وفي المستقبل. لذا نرجو من جميع الزميلات والزملاء وحفاظا على حقوقهم وخوفاً على أي مستحقات مستقبلية عدم التوقيع على هذه الورقة، ونحن كعاملين نلتزم بالعقود التي وقعت بيننا وبين الأونروا وما دون ذلك لا يجوز أن نقبل بأي أوراق من شأنها أن تسلب الحقوق للعاملين".